



في مواجهة العنف: الثورة والحرية بوصفهما أداة لتجاوزه لدى حنتا أرندت

Confronting Violence: Revolution and Freedom as a Tool to Overcome it by Hannah Arendt

عمري شهرزاد

جامعة الجلفة (الجزائر)

Mokhtriahmed28@gmail.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 19 جويلية 2021 تاريخ القبول: 28 نوفمبر 2021	تعتبر حنتا أرندت من أهم الفلاسفة السياسيين الذين أقرّوا بخطورة ظاهرة العنف و سعوا جاهدين لتقديم حلول للتصدي لها، حيث قدمت مشروعا فلسفيا يحمل تصورا جديدا لمفهوم العنف و قراءة متأنية تهدف من خلالها إلى تخليص المجتمعات من كل بعد تعسفي و إضطهادي . ولا يتأتى ذلك حسبها إلا بالكشف عن أهم الممارسات اللاإنسانية التي يشهدها العالم و الذي تزامن مع تقدم العلم ونجاحه و إكتساحه مجالات الحياة ، بالإضافة إلى تصاعد موجات الأنظمة الشمولية و التي تعتبرها فيلسوفتنا منتج العنف و محركه .
الكلمات المفتاحية: ✓ العنف ✓ الثورة ✓ الحرية	Abstract : <i>Hannah Arendt is considered one of the most important political philosophers who recognized the gravity of the phenomenon of violence and strived to provide solutions to address it. According to her, this can only be achieved by revealing the most important inhumane practices that the world is witnessing, which coincided with the progress and success of science and its sweeping of the fields of life, in addition to the rising waves of totalitarianism. The systems that our philosopher regards as the product and engine of violence.</i>
Article info Received 19 July 2021 Accepted 28 November 2021	
Keywords: ✓ Violence ✓ Revolution ✓ Freedom	

وعلم الاجتماع والقانون والفلسفة. ونظرا لأهمية هذا المفهوم ارتأينا تقديم بعض النماذج التعريفية ورصد تطوره عبر المراحل التاريخية المختلفة.

أ- ضبط مفهوم العنف:

يعرّف العنف بأنه مضاد للرفق ومرادف للشدة والقسوة والعنيف هو المتّصف بالعنف فكلّ فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضا عليه من الخارج هو فعل عنيف (صليبا، 1983، ص112)، العنف هو الاستعمال غير المشروع أو الغير القانوني للقوة (لاند، 2001، ص1554) ويعرّف العنف من الناحية النفسية بلفظ العدوان فهو كل فعل يتّسم بالعداء اتّجاه الموضوع أو الذات ويهدف للهدم والتدمير وهو نقيض للحياة. كما يمثل استجابة تهدف إلى إلحاق الأذى بالغير عمدا وهو استجابة ناجمة عن الإحباط كما يعني الرغبة في التفوق على الآخرين (فرج، د ت، ص276). إنطلاقا من هذا يصبح العنف نشاطا هداما وتخريبيا ويعتبر من أهمّ الدفاعات الرئيسية التي تستجيب لها الشخصية في حالة فقدانها لتوازنها النفسي وفي حالة فقدان الضبط الذاتي ويعرّف من الناحية الاجتماعية بأنه لغة التخاطب الأخيرة مع العالم الخارجي ويحدث ذلك عندما يدرك المعنف بأنه عاجز تماما عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي وحين يقتنع بأنه قد فشل في إثبات ذاته وشخصه أمام الناس (شكور، 1997، ص32)، ونظرا لخطورة ظاهرة العنف عمل رجال القانون على الحد منها عن طريق فرض عقوبات قاسية على من يمارس التعنيف وعلى من يجرم الأفراد من حقوقهم ويتعدى على حرمتهم (سعد الله، 2007، ص312) فالعنف في نظر القانون شخص محل بالنظام.

سعت حنة أرندت (1975-1906) Hannah Arendt من خلال أبحاثها المتعددة إلى نقد المجتمع الغربي ومساءلة الأنظمة السياسية التي اعتبرتها المنتج الأول للعنف ومحرك الشر ومبدأ الهدم لا البناء والتي تزامنت مع التقدم العلمي الذي انعكس سلبا على البشرية جمعاء. لقد تضافرت هذه العوامل حسبها لتشكل تهديدا حقيقيا على الإنسان جراء الممارسات اللاعقلانية واستخدامات العنف والقوة الغير مبررة، وما يشهده العالم من حروب وصراعات دامية خير دليل على ذلك. وهذا ما أدى حسبها إلى قمع الأقليات وحرمانهم من الأمن والاستقرار. بناء على هذا رأت حنة أرندت باعتبارها إنسانة أولا وباحثة ثانيا ضرورة الانشغال بهذه الظاهرة خاصة وأنها عايشة ذلك من خلال العديد من الأزمات كاندلاع الحريين العالميتين وتصاعد الموجات المعادية للسامية. وتدشين معتقلات الإبادة وغيرها، فلها تجربة شخصية ساهمت في بلورة فكرها بامتياز. واعتبرت أنه من واجبها الحد من العنف باعتباره ظاهرة معقدة ومميزة لشيوع صورها المختلفة فهي قادرة على تدمير البناء الاجتماعي السليم وعرقلة تطور المجتمعات ولا يتأتى حسبها هذا إلا بالكشف عن الممارسات اللاأخلاقية والآليات التي تستعمل من طرف منتجي العنف ومغذّيه. وعليه تحدّدت معالم الإشكالية التي يتضمنها بحثنا كالاتي:

ما مفهوم العنف عند حنة أرندت؟ كيف ساهمت التوتاليتارية في إنتاج العنف؟ وكيف للثورة والحرية أن يكونا أداة لتجاوزه؟

2- مفهوم العنف وتطوره عبر التاريخ:

يعتبر العنف ظاهرة معقدة ومتشابكة عرفته المجتمعات البشرية منذ القدم في صور وصيغ وأشكال متعددة هذا التنوع في المظاهر والأسباب أتاح ظهور العديد من الأفكار والنظريات جاءت من قبل مفكرين في عدة حقول معرفية مثل علم النفس

ب- الجذور التاريخية للعنف:

المرحلة اليونانية:

إنّ إستقراءنا للتاريخ يثبت أن تاريخنا الإنساني تاريخ عنف وثقافته، وهو من أقدم الثقافات قاطبة في قلب التفاعلات السياسية والاجتماعية، فللعنف إمتدادات تاريخية قديمة أي منذ وجد الإنسان، فقد ظهر في الحضارة اليونانية التي شهدت صراعات ونزاعات ناجمة عن حروب طاحنة وخلافات عنيفة (عبد الفتاح، 2013، ص203) بخاصة بين إسبرط وأثينا حيث أستخدمت القوة التي روج لها الفلاسفة السوفسطائيين باعتبارها المعيار الأساسي للفعل السياسي تحت شعار الإنسان مقياس كل شيء. فيحق له إستنادا لهذا أن يستعمل الطرق المشروعة وغير المشروعة لتحقيق منفعتة الخاصة. ويسير بهذا على نهج السفسطائيين الذين تفتنوا في خداع الناس وتمويههم (أحمد علي، 1976، ص102) وهذا ما جعلهم يتلقون ردودا وإنتقادات عنيفة من قبل أرسطو وأفلاطون (النياوي، 2010، ص84). هذا الأخير الذي رأى أنّ الفساد دبّ في مجتمع أثينا بسبب الضعف العقلي للحكام وأنانيتهم وتألّيههم للأنا وهذا ما خلق الطمع والتنافس والعداء. فسعى إلى تغيير الحاكم ديونيسوس الحاكم الطاغية الذي نشر الرذيلة ومارس الإستبداد، تعرّض أفلاطون للعنف الجسدي والنفسي وعرض للبيع في سوق النخاسة (أمين، نجيب، 1935، ص140).

لأنه أراد أن يقضي على الأنظمة السياسية السيئة والفاشلة ويشيع الديمقراطية التي يجب أن يتخذ حاكمها العقل منهجا ويقصد هنا الفيلسوف الملم بالحكمة والمعرفة وهذا هو جوهر العدل والخير حسب (فالتز، 1983، ص23)

سار أرسطو على نهج أستاذه أفلاطون وكان رافضا مثله لكل أشكال الظلم والعنف والطغيان حيث قدّم أرسطو مؤلفه العظيم السياسة الذي قضى على التناقضات والأغلاط التي كانت

تتخبط فيها الحياة السياسية قبله ودعى إلى ضرورة تأسيس دولة يحكمها قانون عادل لأن الإنسان بغير قانون هو شر نفوس الحيوان (برترندراسل، 2010، ص220).

اقتزنت السياسة عند أرسطو بالأخلاق حيث دعى رجال السياسة إلى ضرورة التحلي بالمبادئ السامية و الخصال الحميدة و القيام بواجباتهم إتجاه الأفراد و الدولة على أكمل وجه و ذلك لتحقيق الأمن و الإستقرار و العيش في كنف حياة إجتماعية سليمة (أبو ريان، دت، ص270).

المرحلة الوسيطة:

لقد شكلت الكنيسة في العصر الوسيط أكبر سلطة تمارس العنف و الإستبداد من خلال سيطرتها على كل مقاليد الحكم والحياة معا (علي، د ط، ص45). إنطلاقا من هذا تهباً للكنيسة سلطان واسع النطاق روحيا بحكم وظيفتها وسياسيا بسبب ضعف الملوك و الأباطرة و هيمنت الإيديولوجية الدينية على الحياة الفكرية حيث أرادت أن تسيطر على الفكر و خاصة الفكر الفلسفي و تجعله خادما للاهوت (حسين، 2011، ص124). و هكذا أصبحت الكنيسة بمثابة يد الله في الأرض حيث نصّب رجال الدين أنفسهم لمعرفة الحقيقة في كل أمور الدين و الدنيا و اعتبروا أن أي مصدر آخر وغير ما تحت أيديهم من كتب مقدسة في نظرهم لا يعتدّ به بل وعاقبوا كل من تسوّل له نفسه الخروج عنهم (عجبية، 2004، ص8). و قد كانوا يضيقون ذرعا بأية معرفة عدا معرفتهم و لا يثقون بأي فكر لم يصحّحوه و لم يراقبوه و نصّبوا أنفسهم للحد من العلم. وكان أيّ نشاط عقلي عدا نشاطهم يعدّ في نظرهم تمردا وخروجا عن القوانين و تحوّل بهذا الأساقفة إلى أمراء وساسة يلبسون لباس رجال الدين وإستغلوا تلك الناحية لمصالحهم وأطماعهم وتفتشت بهذا الطبقة في المجتمع الذي أصبح يشكل من

مسميات لأنظمة تسرف في استخدام القوة في إدارة السلطة بواسطة حاكم فرد يمارس العنف والقمع والإكراه مقابل شعب مسلوب الإرادة لا يملك إلا الخضوع والطاعة.

إذن فاستخدام العنف دون شرعية قانونية هو مسلك نحو الحرب، وعليه تكون الأنظمة الإستبدادية التي روج لها هذا الفكر مصدرا للفوضى وللعنف خلف أقنعة متعددة مبررة إنتهاكاتهما الفظيعة ضد الإنسان.

المرحلة المعاصرة :

من أهم الفلاسفة الذين إشتغلوا فلسفيا حول ظاهرة العنف الفيلسوف جورج سوريل (1847-1922) حيث يدعو للإضرابات ويعتبرها ظاهرة من ظواهر الحرب فالقول أن العنف أمر عرضي مدعو إلى الاختفاء من الإضرابات هو بختان عظيم وبالنسبة إليه فالعنف يمكننا من بناء مجتمع متطور ومتفتح. وفي السياق نفسه يرى فرانز فانون (1925-1961) أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة ولا يمكن القضاء على الدول الإستعمارية إلا عن طريق العنف فهو الوسيلة الوحيدة التي تبقى للإنسان المستعبد لإسترجاع ذاته وحرية (فانون، 1984، ص23). وهو ما سنتقده فيلسوفتنا حنة أرندت وتعتبره توجهها فكريا ثوريا نحو العنف. فقد كان حسبها سوريل ينظر إلى الصراع الطبقي عبر رؤية عسكرية لكن إنتهى به إلى إقتراح الإضرابات كأقصى درجة من درجات العنف كما يذهب الآخر إلى تمجيد العنف بحيث لا يمكن قهره وهو جوهر الإنسان إذ يعيد خلق نفسه بنفسه.

ج- مفهوم العنف عند حنة أرندت:

تعتبر حنة أرندت أن الفلسفات السابقة لم تستطع رصد مفهوم العنف وكشفه وتحليله بالشكل الكافي، بل إكتفت بالبحث في مدى تأثيره على الإنسان وكيفية توظيفه من جهة أخرى، ولم

الوجهة النظرية هرما متسقا متناسبا كل صاحب أرض يدين بولائه لمالك أعلى منه و هذا بدوره يخضع لأسياد من فوقه و هؤلاء يرتبطون بسيد فوقهم حتى تصل إلى القمة حيث يتربع الملك الذي انحدرت حقوقه إليه من الله برعاية الكنيسة (راندا، 1957، ص 129). وهكذا أصبح المثل الأعلى لفكر العصر الوسيط هو الإنصياع لهذا النظام التعسفي الذي يملئ الأدوار على كل البشر الذين يسروا لما خلقوا له ، و ليس على الإنسان إلا أن يسلم بموضعه و رتبته من هرم المجتمع . إنطلاقا من هذا أعتبر هذا العصر الوسيط عصر تسلط الكنيسة على الشعب و مقدراته و تفكيره و حياته الخاصة و العامة فتم إستغلاله إستغلالا شنيعا من الناحية الفكرية و المادية .

المرحلة الحديثة:

لقد دعى ميكيا فيلي في كتابه الأمير إلى ضرورة النهوض والمقاومة والتسلح بمبدأ القوة وأسس فلسفته في القوة تحت شعار "الغاية تبرر الوسيلة" فإذا كانت غاية الحاكم المحافظة على مكانته ومنزلته أبيض له أن يستخدم ما يشاء من طرق ووسائل تضمن له حصوله على ما يريد وبهذا تغيب القيم الأخلاقية والضوابط الشرعية(زايد، 2017، ص17).

إكتسب ميكيا فيلي بسبب هذا سمعة سيئة ولقّب بأنه رجل شرور شيطانية، حيث أسىء فهم فلسفته التي حصّل القوانين السياسية الهامة فيها بعد عناء طويل وجدّ من التبصّر والتأمل في سير العظماء وأنفق كما يقول هو في ذلك سنوات طوال من الإنزواء والمخاطر (ميكيا فيلي، 1983، ص63)، من جهة أخرى مهد فكر ميكيا فيلي السياسي لبروز فلسفة هوبز التي نادى بالحكم المطلق الذي يسلب فيه الشعب إرادته وكيونته وأطلق هذا النوع من الحكم على مصطلح الشمولية والدكتاتورية والإستبداد والتسلط(خليفة، 2005، ص281) وهي كلها

مستوى من التطور التقني بات معه من المؤكد أن غايتهم نفسها أي الحرب باتت على وشك أن تزول بفعل الوسائل المتوفرة نفسها (أرندت، 1995، ص 07) فنشوء الشعب والعنف يقود المنطقة المتأثرة إلى حالة قصوى من الإرتباك والفوضى الناتجة عن غياب القانون فتزداد جرائم القتل والسلب ويسود جو من الإرهاب وتتعرض حياة المواطنين إلى المخاطر (عبد الرحمن، 1991، ص 21)

ونحن نعرف أن بإمكان عدد قليل من الأسلحة أن يدمر في ثوان قليلة كل مصادر القوة القومية وأنه قد صنعت أسلحة بيولوجية من شأنها أن تسمح لمجموعات صغيرة من الأفراد بأن تقلب التوازن الاستراتيجي.

من الواضح أن البحث العلمي في مجال الإنسانيات أي العلوم التي تتعلق بمنتجات العقل البشري يجب أن تكون له حدود فليس فقط أن تقدّم العلوم قد كف عن التطابق مع الإنسانية بل لقد بات من شأنه أن يدق ناقوس النهاية للجنس البشري تماما كما أن تقدم البحث قد يكون من شأنه أن ينتهي بدمار كامل، أي أنّ بإمكان التقدم أن يكف عن خدمتنا كمقياس نقيم بفضل حجم سيورة التبدل والتسارع بشكل كارثي والذي أفلتناه من عقاله بأنفسنا (أرندت، 1995، ص 11 ص 29)، فوحشية العنف وهياجه العبي يجعله مثار رعب فهو سيورة لا متناهية لا يكاد ينبجس من نقطة معينة داخل المجتمع حتى ينزع إلى التفشي في الجسم الاجتماعي بكامله منذرا بإحداث سلسلة من ردود الفعل تتداعى عواقبها الوخيمة سريعا في مجتمع ضيق (جيرار، 2009، ص 39) وإنطلاقا من هذا ورث أبنائنا تجربة التغلغل الكثيف للعنف الإجرامي في العمل السياسي وتعلموا في المدارس الثانوية والكلية أشياء كثيرة عن معسكرات الإبادة والإعتقال وعن المجازر الجماعية وأعمال التعذيب، ومما لا

تعالجه باعتباره شرا مدمرا. وهنا تندد بمن لا يولون لعبة العنف أهمية بل يقرون بشرعيته وترى أنه نادرا ما كان موضع تحليل أو دراسة خاصة، وأعتبر العنف والتعسف المرتبط به معهما أمرين عاديين وكأتهما أمور بديهية، وهناك من إعتبر أن العنف مجرد ظاهرة هامشية عبثية غير جادة وغير دقيقة ويبدون على قناعة أن الله كان على الدوام في صف الطرف الأقوى، وكأن شن الحرب ضد الآخر هو ضمن التركيب البيولوجي للبشر فقد شرعت السلطة الاجتماعية الحرب وصادقت عليها وعدتها مقبولة خاصة عندما تشن ضد معتد يعبر عن سلوك عنيف متعذر ضبطه ولكن يمكن إيقافه ببساطة بالأسلوب العنيف ذاته أو بالأقوى منه (لرزق، 2009، ص 20)، بالنسبة إليها العنف أخطر وأعمق من حيث تأثيره وفعالته، حيث يتميز بطابعه الأدواتي وأدواته قد تطوّرت تقنيًا إلى درجة أنه لم يعد من الممكن معها القول بأن ثمة غاية سياسية تتناسب مع قدرتها التدميرية أو تبرر استخدامها حاليا في الصراعات المسلحة وهذا ما جعل الحروب تفقد فعاليتها ومجدها الباهر كله تقريبا.

وما دام العنف بحاجة دائما إلى أدوات فإنه بحاجة إلى ثورة في صناعة الأدوات والحال أن جوهر فعل العنف نفسه إنما تسيره مقولة الغاية تبرر الوسيلة (أرندت، 1995، ص 05). في حين أن العنف في حقيقته عمل غير شرعي ويمثل إختراقا للحدود المقبولة كاستعمال القوة في العلاقات الاجتماعية ومن ثم فأهدافه غير شرعية كسعيه مثلا إلى السيطرة على السلطة أو تغيير سياسات النظام للمنفعة الخاصة (إبراهيم، 1999، ص 29) وهذه أهداف لا يقرها الوعي الجمعي وينكرها.

يحمل العنف في ذاته عنصرا تعسفيا كون النتائج التي يسفر عنها تتبدى دائما منفلة من رقابة من يقومون بالعمل فقد يحدث تدمير متبادل، يطال حتى أولئك الذين بذلوا جهودا من أجل تطوير وسائل الدمار وتوصلوا في نهاية الأمر إلى تحقيق

الحركة الشمولية إلى السيطرة على الدولة لتحويلها إلى دولة أو نظام شمولي كلياني (المحمداوي، 2013، ص153).

ولتهيئة بلاده للنظام التوتاليتاري كان مجبرا على تصفية ما تبقى من سلطة السوفييات باعتبارها تؤدي دورا فعالا في المجتمع وتحول دون جعل سلطة الحزب الواحد. كل ذلك بهدف أن ينشئ جمهوريةا متساو عديم الهوية وانتقل إلى تصفية الطبقات المالكة من مزارعين وكذا طبقات العمال عن طريق تجريدتهم وتجهيزهم (أرندت، 2016، ص53) فقد كان هذا النظام يتهدد حتى المواطنين العزل والذين لا رأي سياسيا لهم ومن الشدة والفضاعة ما كان كافيا لإخماد كل حياة سياسية واقتصادية.

وهنا بدأت أيضا حملة تصفية القادة وعناصر الأحزاب وتعريضهم للإعتقال والإذلال في دعاوي ملفقة وتعذيب وإغتيال على يد عناصر من الحزب نفسه أكثر فسادا وإحتقارا. تذكر حنة أرندت أفعال ستالين -الحاكم الطاغية- الشنيعة لأنه أقدم على إعدام عدد كبير من الموظفين ومن ذوي المراتب العليا باعتبارها مؤشر على إطلاق حملة جديدة من التطهير (أرندت، 2016، ص27).

لقد أطلق ستالين في أواخر حياته العنان لعمليات التصفية وهذا مثل منعظفا إيديولوجيا حاسما إذ أظهرت اليهود أصحاب مؤامرة دولية يحركونها لأهوائهم لذا وجب معادتهم وقتلهم. هذا المعتقد الإيديولوجي إستقاه ستالين من صديقه هتلر إثر توقيعهما على الميثاق بينهما. وكان لزاما القضاء على اليهود باعتبارهم حركة هدامة تنصب الشباك وتلقي الأحابيل في طريق أبناء شعبهم فهم بالنسبة إليهما جرثومة رهيبه تنفث سمومها وأشاعوا الفوضى والدمار (هتلر، 2011، ص19). إعتبر ستالين اليهود أقلية مهمشة مارس عليهم أبشع جرائم عرفها التاريخ من تدمير وقتل وتعذيب وشجع على الطبقية والعنصرية

شك فيه أن العنف أيا كان مجاله وسياقته وظروفه ليس سلبيا في ذاته ولكن توظيفات العنف ومن يستخدمه ولأية أهداف إقتصادية وإجتماعية ودينية وسياسية هي التي تساهم في عملية إضفاء التقيومات المعيارية والقيمية السلبية والإيجابية على العنف وظواهره وسلوكياته ومآلاته في سياقات محددة.

أكدت حنة أرندت من خلال كتاباتها على ضرورة الحد من الزحف القوي لظاهرة العنف وهذا ما دفعها للبحث عن طرق من أجل الكشف عن آليات العنف وكيفية انشغاله من أجل الوقوف عند ماهيته الحقيقية وإيجاد سبل لتجاوزه وتقر بوجود مؤسسات تغذي العنف ويستمد منها مبرراته وإعتبرت الأنظمة الشمولية أو التوتاليتارية منتج العنف بامتياز وهو ما سنوضحه فيما يلي:

3- التوتاليتارية ميكانيكيا للعنف:

أسست حنة أرندت مشروعها السياسي من خلال تحليلها للنظام الشمولي "التوتاليتارية" فتناولت أصولها وعناصرها من أجل الكشف عن سياستها المشه واللامعقولة وخطرها المحقق بالإنسان. هذه الأنظمة ذات طابع كلي أو شمولي مطلق. أي الشمولية في التحكم الذي تمارسه السلطة الحاكمة في حياة الأفراد والجماعات، نظام إستبدادي يتم فيه إخضاع جميع نواحي الحياة لإرادة سلطة سياسية متحكمة في يد زعيم واحد أو حزب أو لجنة مركزية (ناظم، ب ت، ص22)، وهو ما أكدته حنة أرندت حينما تتبعت تاريخيا الحقبة التي تولى فيها ستالين الحكم بعد الحرب العالمية الثانية وتناولت الإجراءات التي أدخلت الحكم التوتاليتاري للبلاد من أجل توطيد الإستبداد التام في الإتحاد السوفياتي وأقيم في البلدان التابعة دكتاتوريات الحزب الواحد ومرت التوتاليتارية بمرحلتين مهمتين هما مرحلة النشأة والتوسع الشعبي والعسكري ومرحلة النظام حيث تصل

الحياة بالمعنى الواسع للكلمة حيث يتمكن للفرد متابعة أهدافه بكل هدوء وسلام.

لطالما كانت الحركات التوتاليتارية أحوج إلى ظروف خاصة تكون فيها الجماهير مفتتة ومشظاة منها إلى غياب بنية في مجتمع يتشكل من الجماهير، فقد كان ستالين مثلاً مجبراً على خلق المجتمع المتشظي هذا خلقاً اصطناعياً، إذا لم يفصل الحكام بين قناعتهم الإيديولوجية وبين عملهم كزعماء سياسيين مسؤولين عن دولتهم.

إن فظاعة هذا النظام برز بشكل جلي في أكوام الجسد التي تكدست نتيجة آلة الإبادة والتصفية وهذا يدل على الإفلاس الأخلاقي الذي جلب معه مجدداً التأكيد التقليدي على ميل الإنسان للشر.

هذا الوضع المتأزم من شعور بالعبودية واستغلال جعل حنة أرندت تفكر في مخرج وحل للقضاء على هذه الأنظمة المنتجة للشر فرأت في الثورة والحرية السبيل للجوء إلى التغيير والتجديد.

4- سبل مواجهة العنف :

في مفهوم الثورة والحرية:

إن الثورة تغيير جذري في أوضاع المجتمع لا تتبع فيه طرق دستورية والفرق بين الثورة وقلب نظام الحكم أن الثورة يقوم بها الشعب على حين أن قلب نظام الحكم يقوم به رجال الدولة، وثمة فرق آخر بين الأمرين وهو أن هدف الثورة تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وهدف الانقلاب مجرد إعادة توزيع السلطة السياسية بين هيئات الحكم المختلفة ومع أن نجاح الثورة يؤدي إلى سقوط الدستور وإنهيار نظام الحكم القائم فإنه لا يؤدي إلى طمس هوية الدولة ولا إلى إلغاء إلتزاماتها الدولية والثورة مقابلة للتطور فهي سريعة وهو بطيء، وهي تحول مفاجئ وتبدل تدريجي في المجتمع دون عنف أو قهر. (صليبا، د ت، ص 372). إن من أهم أسباب إندلاع الفساد والبطالة والفقر والتخلف والبؤس والظلم والإستبداد

واعتبرهم أعراقاً غير نافعة وغير منتجة وأحياناً ضارة (المسيري، 1994، ص 54).

إن افتتان هؤلاء بالجريمة إفتتان مروع فالعامل الأهم في سيروية التوتاليتارية هو اللامبالاة الصادقة التي تلازم المنضويين في لوائها فالجرائم لا ترتكب في حق أناس لا ينتمون إلى الحركة موضع التآمر بل تتعداها إلى أبنائهم وهنا تتساءل حنة أرندت: أيشرع الغول في إفتراس أبنائه؟ وحين يصير هو نفسه ضحية الإضطهاد ويلفظ بنفسه حكم إعدامه شرط أن لا يمس مركز عضويته في الحركة (أرندت، 2016، ص 23).

وبهذا فالشمولية أحدثت مؤسسات جديدة دمرت كل التقاليد الإجتماعية والقانونية والسياسية للدولة وهيمنت على النشاطات الفردية في ظل تبنيتها إيديولوجيا قمعية تسلطية (الزاهي، 2013، ص 405) تسيطر باستخدام القوة عبارة عن تنظيم إرهابي أشاعت الفوضى و نشرت الرعب. (شانتليه، 1997، ص 301)

إنّ أهم ما يميز المنتمين للحركة التوتاليتارية حسب حنة أرندت تمجيدهم لقادتهم فجعلوا منهم موضع إفتتان مزعوم لا يقاوم كانت خطبهم المرتجلة تأخذ بقلوب وعقول المشاهدين حيث إمتلكوا قدرة غير عادية في غسل عقول الشعب. (فؤاد، 2016، ص 07)

لقد نجح هؤلاء الزعماء في بث رعاياهم جرثومة التوتاليتارية الخاصة ونقلوا إليها عدواها وتفاخروا بجرائمهم الماضية وأعلنوا عن جرائمهم الآتية فقد كانوا على قناعة أن الشر يمارس في عصرنا قوة جذب مرضية.

إحتقر هؤلاء المعايير الأخلاقية وأعلوا من قيمة الجريمة ومن المصلحة الخاصة. لقد سيست التوتاليتارية الوجود الكامل للبشر تسييساً كلياً بحيث لم يبق لهم في الأثناء على الإطلاق أي حرية. ومن المفروض أن يكون دور الساسة وغايتهم ضمان

للمصائب العامة ولفساد الحكومات لأنها كانت تعتمد أن تقتضي حقوق النوع الإنساني. (طاليس، دت، ص3).

بدل أن تشيع اللامساواة والطبقية بين الأفراد. يحضرنا هنا رأي أرسطو في هذه القضية فقد لاحظ أن عيب الطبقات الغنية هو الزهو على حين أن عيب الطبقات الفقيرة هو الحسد أو الإنحراف أو الجهل أما الطبقة الوسطى فإنها تمتاز بمرونتها وخضوعها لأوامر العقل والحق أنه يصعب الإستماع لصوت العقل عندما يكون المرء متمتعا بامتيازات غير عادية كالامتيازات التي يضيفها شرف المولود أو الثراء أو عندما يكون مصابا بشعور بالغ النقص ينجم عن الفقر أو الجهل (جرسان، 2011، ص149). فالسبب المباشر للثورة كان دون شك حالة الإفلاس التي كانت عليها خزائن الدولة ما أشعل فتيل الثورة، هذه الأخيرة التي عجلت بظهور القومية وأرست في المجتمع الأسس الشكلية لمبادئ الحرية والإخاء والمساواة، هذه الحرية التي تمثلت في إرادة تقدّمها رؤية مع تمييز كما هي القدرة على تحقيق الفعل دون خضوع لقوى باطنة أو لأي ضغوط خارجية (وهبة، 2007، ص275).

إنّ قضية الحرية إزاء الإستبداد من أقدم القضايا تلك القضية التي تشكّل في حقيقة الأمر وجود السياسة ذاتها منذ البداية، فقد تمّ تغييب مفهوم الحرية حسب أرندت وحتى الثوريون الذين يفترض بهم التمسك بمفهوم الحرية صاروا ينزلون بمرتبة الحرية لتصبح حكما مسبقا من أحكام الطبقة الوسطى الدنيا بدلا من الإقرار بأنّ هدف الثورة كان ولم يزل هو الحرية، والثورات لم تكن موجودة قبل ظهور العصر الحديث لا بل إنّها من أحدث الوقائع السياسية الرئيسية.

إنّ المسألة الإجتماعية بدأت دورا ثوريا في العصر الحديث وذلك حيثما بدأ الناس يشككون بأن الفقر هو شيء كامن في الظرف الإنساني وهو تمييز محتم وأزلي أريد تغييره بعد تصاعد روح الثورة. وفي نظر أرندت هذا الإعتقاد أمريكي الأصل ترعرع خلال التجربة الإستعمارية الأمريكية. (أرندت، 2014، ص29) فقد كانت أمريكا وكما يشير الباحثون المتخصصون في التاريخ في السنوات الأولى من السبعينات من القرن الثامن عشر

وهشاشة الأمان الإجتماعي والإنساني والحرمان الإجتماعي و السياسي والإهانة وإنعدام الحريات وسوء تعامل أجهزة الأمن مع الناس. وإذلال المواطن كطريقة عادية للعلاقة بين الأفراد وبين جهاز الدولة. (العودة، 2012، ص201).

وهذا ما استدعى نشوء ثورة سياسية هدفها تغيير الوضع السياسي العام للبلاد وتغيير الممارسة السياسية وتغيير الثقافة السياسية عكس ثورة التحرير التي تهدف الى أمر واحد فقط هو طرد المستعمر الأجنبي من البلاد، (لبصير، 2010، ص182) هنا يبرز دور رجال السياسة باعتبارهم مسؤولون بالدرجة الأولى على الحفاظ على حقوق الانسان و حمايتها وحسب أرندت فإن معنى الحياة بالنسبة للإنسان هو أن يكون بين أمثاله من البشر في قلب المدينة وأن كل لحظة انعزال عن هذا الكل الإنساني ليست سوى موت الإنسان ولكل إرادة تواصلية كونية. (ادراوي، 2013، ص195)

ولا يكفي مجرد وجود سلطة عامة يخضع لها الأفراد بوجود الدولة بل يلزم أن تحصل هذه السلطة على إعتراف الأفراد بها وقبولهم وبالتالي فأى سلطة لا تستند إلى إدارة الجماعة التي تحكمها تكون سلطة فعلية لا تسمح كما يرى الفقه الدستوري بقيام الدولة بالمعنى الحديث وبالتالي فقيام الدولة أو تأسيس السلطة مرتبط برضى الأفراد (خطيب، 1999، ص27)

ورضى الأفراد يدل على ممارستهم حريتهم المطلقة التي قد تسلب نتيجة للتعسف والإضطهاد ولا تسترد إلا بقيام الثورات. وتشيد حنة أرندت بأشهر الثورات السياسية والإجتماعية التي حدثت في التاريخ الثورة الأمريكية عام 1776، والثورة الفرنسية عام 1789، فالثورتين أحدثتا في مصائر الجماعات وفي التاريخ حسبها عهدا جديدا فإن إعلان حقوق الإنسان والمواطن قد ذكّرت الشعوب بالقواعد الحقة للنظام الإجتماعي حيث قدمت للطبع الإنساني صكوك حقة والتي فقدتها في أكبر جزء من الكرة الأرضية، فغرض كل إجتماع سياسي هو حفظ حقوق الإنسان التي هي طبيعية وغير قابلة للتقادم وأن الجهل بهذه الحقوق ونسيانها والسهو عنها تلك هي الأسباب الوحيدة

يمكن لمن يتنازل عن كل شيء. إذ أن تنازلا كهذا مناف لطبيعة الإنسان وإنتزاع كل حرية من إرادته هو إنتزاع كل أخلاقياته من أفعاله. (روسو، 2015، ص ص 35-78)

إن أساس نظرية أرندت السياسية تدخل في إطار فهمها للحرية والمشاركة والحوار فعدم قدرة الفرد على تجميع أصول حياته في كلمات حيث يعبر عن ماهيته من خلال الفعل والكلام تعتمد على مجال الشؤون البشرية فنحن نوجد كائنات تعمل وتتحدث فالحرية والتعدد هي المكونات الأساسية لنظرية الفعل لديها فالسياسة حسبها تقوم على واقعة التعدد البشري (العربي، 2014، ص 295)

لا تفصل حنة أرندت بين الحرية والسياسة إذ أنها أعطت لهم الإهتمام الكبير فهي ترى أن الحرية لا تتحقق إلا بالسياسة ومن هنا يمكن إستنباط التساؤلات التالية. كيف يمكن للسياسة أن تحقق الحرية؟ وبأي مفهوم يكون ذلك؟ ذلك أن الحرية ترتبط بالفعل والسياسة ترتبط بالفعل وفي هذا الصدد ومن منظورها إن الحرية تتحقق في الفضاء العمومي والتشاور والتحاور (الزين، 2014، ص 578).

لقد إعتبرت الفيلسوفة الحرية والثورة وسيلتان لتجاوز العنف والقضاء عليه، فللحرية في نظرها بريق فتاك يحرّك القلوب ويشعل الثورات من دون سابق إنذار ثم يفتح الباب واسعا أمام إمكانيات جديدة وآفاق واسعة وأحلام وطموحات كبيرة. فالحرية هي البدء لذلك وجب على الثوار المحافظة عليها والدفاع عنها، وحدها الحرية تضمن لهم القدرة على بدء شيء جديد في نظام مختلف لا يشبه ما عرفوه من قبل. و إلا فإنه محكوم عليهم بتكرار الأنظمة التي دفعوا الغالي من أجل أن ترحل. (بن دودة، 2015، ص 79).

لقد حاولت الأنظمة الشمولية خلق ثغرات في الذاكرة حيث تفسخ الأفعال الشنيعة التي إقترفتها بوضع الجثث في أفران الحرق وإستعمال المتفجرات والقذائف الملتهبة لكن دون جدوى لأن الذاكرة شأن إنساني هناك من بقي على قيد الحياة ليروي الحكاية، حكاية جرائم أقرت في حق الإنسانية. (أرندت،

تتميز بأنها سنوات الرخاء وبالرغم من الضغوط والأزمات الإقتصادية في أمريكا المستعمرة إلا أنه لم يحدث وإن ماتت طبقة من جراء الفقر. (برينتون، 2010، ص 23) والحرمان ومنه فقد تمثلت الأهمية التاريخية العالمية للثورة الفرنسية وللثورة الأمريكية في أنها وللمرة الأولى رفعت الحرية إلى مصاف مبدأ وهدف واع للمجتمع والدولة فقد دمرت الإقطاعية وهذا كان بشير ثورة إجتماعية جذرية بعيدة المدى تحوّل المجتمع من مجتمع مسلوب إلى مجتمع حر مستقل. إن شرط الحرية هو إلغاء الطبقة والمراتب وعلى هذا الأساس كانت الثورة ثورة من أجل وحدة الأمة وإلغاء الإمتيازات العرقية والمساواة أمام القانون (إهنبرغ، 2008، ص 240).

حسب أرندت أضحت فرنسا و أمريكا رمزا لمجتمع لا فقر فيه وذلك راجع إلى تنامي خطاب الوعي بالتححر فأضحت أمريكا مثلا للقارة الجديدة، والأمريكي هو الإنسان الجديد والمساواة الرائعة التي يتمتع بها الفقير مع الغني، وهذا ما أشعل الروح الثورية في الناس أولا في أوروبا وفي أرجاء العالم. إن أهم ما يميز الثوريين هو تغيير نسيج المجتمع تغييرا جذريا إن المفهوم الحديث للثورة المرتبط إرتباطا لا إنفصام له بالفكرة التي تقول بأن مسار التاريخ بدأ من جديد فجأة وهو مفهوم لم يكن معروفا قبل إندلاع الثورتين العظيمتين في نهاية القرن الثامن عشر فهنا بدأت الثورة تأخذ مجراها حيث تمّ ظهور الحرية. وأسست إنطلاقا من هذا حكومة مستقلة وكيان سياسي جديد، لقد كشفت هذه الثورات عن تجربة أن تكون حرا تجربة مقدرة الإنسان في الجدة. إن التجربة الجديدة كشفت عن طاقة الإنسان الجدة وهي أساس ما نجده في الثورتين الأمريكية والفرنسية و الجدة هنا مرتبطة بفكرة الحرية. (أرندت، 2014، ص ص 38-46) وتستشهد هنا بما ذهب إليه " روسو" أنّ الحرية من طبيعة الإنسان ولا يمكن أن يتجرد من طبيعته وبالتالي لا وجود لقوانين طبيعية تجعل الإنسان يخضع لغيره فما دام الإنسان إنسانا يجب أن يكون حرا وأن فقد حرته فقد إنسانيته فإذا تخلى الإنسان عن حرته فهو تخلى عن صفته كإنسان عن حقوقه في الإنسانية بل عن واجباته فليس هناك أي تعويض

الشخصية وشبّهت الإنسان هنا بالحيوان الذي يقتل ويفترس ليحصل على غذائه، ثم يلجأ إلى تحميل حروبه تحت شعارات نبيلة أو سامية لإخفاء إرادة الهيمنة أو منازع الكره والعداء. (حرب، 2012، ص76) إن مبررات الحروب حسبها هو غياب الوعي بموضوع الحرية فالحرية بدت كأنها أداة تبرير ما أصبح غير قابل للتبرير على أسس عقلانية، وهذا دليل على افتقار الإنسان للأخلاق وإستعداده للحرب وتفننه في إستخدام الوسائل التي تظهر قدرته التدميرية الشنيعة في ظل ظروف التقنية الحديثة دون تفكير في الآثار التي تترتب على البشرية.

إذا أردنا تجاوز العنف حسب حنة أرندت يجب أن يكون هدف ثورتنا هو تغيير نسيج المجتمع وليس تغيير هيكل الميدان السياسي فكلمة ثورة لا تنطبق إلا على الثورات التي يكون هدفها الحرية. إن من الأمور الجوهرية في أي فهم للثورات أن تتزامن فكرة الحرية مع التجربة لبداية جديدة فالحرية تمثل المعيار الأعلى للحكم على الهيئات السياسية فيجب أن يكون مفهومنا للحرية مفهوما ثوري الأصل علينا أن نتشبع بالرغبة في الحرية لا النيّة للتحرر. إنّ الرغبة بالحرية كونهما طريقة سياسية للحياة تقتضي تشكيلا جديدا من الحرية، إنها تتطلب دستورا لجمهورية. (أرندت، 2008، ص ص 17-44)

إنّ الثورات أكثر من تمرّدات ناجحة وليس لدينا ما يبرر تسمية كل إنقلاب يجري بأنه ثورة ولا نلتمس في كل حرب أهلية ثورة إنّ نهاية التمرد هو التحرير في حين أن نهاية الثورة هي التأسيس لعالم خال من الإغتراب يسوده التواصل والحوار والتفاهم المشترك والمصلحة العامة بعيدا عن الأنظمة التوتاليتارية التي أشاعت الرعب والدمار وجعلت الإنسانية عبر بقاع العالم تعيش حالة من الخوف من المستقبل المجهول لما يعيشه داخل فضاءات تعمل داخلها الحركات السياسية التي تحمل شعار القتل والتخريب، فقد شوّهوا معاني الإنسانية و أفقدوا السياسة

(2014، ص301) هذه الممارسات اللاإنسانية رأت فيها حنة أرندت أساس وجود شر أصلي كامن في الإنسان إستدعت منه حالة من الإستنفار، فعمليات الإجرام هذه كانت سببا مباشرا للتمرد والثورة، فالثورات هي الأحداث السياسية الوحيدة التي تواجهنا مباشرة بشكل لا مناص منه بمسألة البداية ذلك أن الثورات مهما حاولنا تعريفها ليست مجرد تغييرات وهذا ينطبق على الثورات العلمية والفنية،(بشارة، 2011، ص30) إنّ الثورة التي يجري إشعال شرارتها بالعنف لا تسمى ثورة والعنف لا يكفي لوصف ظاهرة الثورة وإنما التغيير هو الوصف الأجدر بها ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة بناء بيت جديد يتوق إلى التحرر، تستوطنه الحرية هذه الأخيرة روح لا مثيل لها في التاريخ الأسبق. (أرندت، 2008، ص47) إنّ الثورة باعتبارها إنكار للنظام القائم هي صورة لمشروع نظام اجتماعي أعلى وأصدق ففي كل صراع صبوة إلى تكامل وجهه من أجل قيام المدينة التي يتحقق بها الإنسجام. (دوفرجه، ب ت، ص50)

إن هدف الثورة كان ولم يزل هو الحرية لكن ليس باستخدامها مبررا للعنف وعلى عكس الثورة فإن الغرض من الحرب لم يكن مرتبطا بفكرة الحرية. تقدم لنا حنة أرندت نموذجا هو الميراث الروماني وتقول "نجدهم يستخدمون العنف ويبدو لهم أنه لا يحتاج إلى تبرير في نطاق ما نسميه اليوم الشؤون الخارجية أو العلاقات الدولية، فالحرب بالنسبة لهم ضرورة والسلاح مقدس إذ لا أمل قط من دونه، لم يعد هنا الفتح والتوسع أو الدفاع عن المصالح أسباب إندلاع الحروب فقط بل كذلك هي معترف بها باعتبارها ضروريات أو دوافع مشروعة لتنفيذ قرار بقوة السلاح. (أرندت، 2008، ص47)

إذن في نظر حنة أرندت توجد مجموعة من الأسباب لاندلاع معظم الحروب في التاريخ ومن بينها الأطماع التوسعية والمصالح

من هذا إستطاعت أرندت أن تعين العلاقة بين العنف والسلطة، ورأت أن الأصل أن تقوم السلطة بتقديم حلول للمشكلات بدل القيام بتفعيل عمليات السيطرة والتحكم. لقد دعت حنة أرندت في كتاباتها إلى ضرورة تحقيق السلام و إرساء مبادئ التعايش السلمي لكي يصبح العقل أكثر سماحا وقبولا للآخرين .

جوهرها فهي في الواقع -أي السياسة - تسعى إلى تبديل وسائل القتال من خناجر وحرب وبنادق بوسائل أخرى كسلاح العلم والتوير والتحرر والعدالة والسلام .

خاتمة:

لقد سعت الفيلسوفة حنة أرندت جاهدة إلى الحد من ظاهرة العنف حيث بلورت تصورا جديدا للعنف، يلتمس القارئ في كتاباتها تذكيرا دائما من قبلها بأن دور الفيلسوف لا يقتصر على التأمل فقط بل كذلك العمل على تغيير الحياة العامة، حيث أبدت مخاوفها من ممتهمي الفكر الذين يتحالفون مع الدكتاتوريين مؤكدة على ضرورة أن يكون الفكر حرا ومسؤولا (أرندت، 2016، ص10) ليس هذا فحسب بل دعت حتى الجيش وكل المواطنين إلى تأدية واجبهم نحو الوطن على أكمل وجه، فالحضارة هي نتاج ثورة نتاج عملية أصيلة خاصة من الإبداع الثقافي والتي هي من صنع شعب ما، فلكي تحافظ الدولة على كيانها يجب أن يكون لشعبها خريطة حقيقية موضحة ونظرية ما ومفهوم ونموذج،(هنتجتون، 1999، ص 49-69) وعلى الشعب أن يثور ضد الظلم وضد النظرات العرقية التي تنمي النفاق العاطفي ومن ينكر أصله إنما ينكر تراثه الثقافي وميلاده بل ينكر ذاته نفسها ولن يعفى عنه ببساطة.

لقد أعطت قيم الثورة التي نادى بها أرندت بعدا جديدا وكان خطابها يدعو بالدرجة الأولى إلى مساءلة السلطة ومبادئها وقوانينها. واعتبر إنطلاقا من هذا مشروعها الفكري ثورة أخلاقية فكرية لإعادة الاعتبار للأقليات و للامفكر فيه والمهمش فقد كانت السلطة حسبها حكرا على بعض المؤسسات والجهات وأن الأوان لتكون في يد أولئك الذين يجاربون في الحلقات الأكثر دقة من شبكة السلطة تقصد حكاما ومواطنين ممن يضمنون سريان القانون وعدالته، وإنطلاقا

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد أمين، زكي نجيب، قصة الفلسفة اليونانية، ط1، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1935.
2. أحمد علي عجيبية ، أثر الكنيسة على الفكر الأوروبي ، ط1 ، القاهرة ، دار الآفاق العربية ، 2004 ، ص8.
3. أرسطو طاليس، السياسة، من الشرق الى الغرب، تر: أحمد لطفي السيد، دط، منتدى سور الأزيكية.
4. أندريه جرسان، طبقات المجتمع، تر: محمد بدوي، ط2، مصر، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.
5. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، ط2، بيروت، لبنان، باريس، منشورات عويدات، 2001.
6. أودلف هتلر، كفاحي، تر، كمال فؤاد، د ط ، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، 2011.
7. برترند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الأول، الفلسفة القديمة، تر: زكي نجيب محمود، د ط، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2010.
8. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية ، تر: عادل زعيتر، ط2، دار التنوير، 2015.
9. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، د ط، بيروت، لبنان، دار الكتاب اللبناني، 1983.
10. جون إهنيغ، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2008.
11. حسن توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
12. حنة أرندت، الوضع البشري، تر: هادية العرقى، ط1، بيروت، دار الجداول، 2014.
13. حنة أرندت، حياة العقل، الجزء الأول، التفكير، تر: نادرة السنوسي ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2016.
14. حنة أرندت، في الثورة، تر: عطا عبد الوهاب، بيروت، لبنان، ط1 ، المنظمة العربية للترجمة. 2008.
15. حنة أرندت، في العنف، تر: إبراهيم العريس، ط1، بيروت لبنان، دار الساقى، 1995.
16. حنة أرندت، أسس التوتاليتارية ، ط2، تر: أنطوان أبوزيد، دار الساقى، 2016.
17. حنة أرندت، إيخمان في القدس، تقرير حول تفاهة الشر، تر: نادرة السنوسي، ط1، بيروت، لبنان، دار الروافد الثقافية ناشرون، 2014.
18. خليل حسين ، الفلسفة و الفكر السياسي في العصور القديمة و الوسطى ، قراءة في النزاعات المادية و المثالية ، ط 1، بيروت، لبنان ، منشورات الجلي الحقوقية ، 2011 ، ص 124.
19. خليل وديع شكور، العنف والجريمة، ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم، 1997.
20. راندا، تكوين العقل الحديث ، الجزء الأول ، تر : جورج طعمة ، د ط ، (بيروت ، دار الثقافة ، 1957)، ص129.
21. ر.فالتز، أفلاطون، تر: إبراهيم خورشيد، عبد الحميد يونس، حسين عثمان، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتاب اللبناني، 1983.
22. رينيه جيرار، العنف والمقدس، تر: سميرة ريشا، ط1، بيروت المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
23. سلمان العودة، أسئلة الثورة، ط1، بيروت، لبنان، مركز نماء البحوث والدراسات، 2012.
24. صمويل هنتجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، تر: طلعت الشايب، ط2، سطور، 1999.
25. عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ اليوناني، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 1976.
26. عبد المجيد لبصير، موسوعة علم الاجتماع مفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة، د ط، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2010.
27. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية النازية ونهاية التاريخ، رؤية حضارية جديدة، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1994.
28. عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، د ط، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2011.
29. عزيز لرزق، محمد الهلالي، دفاتر فلسفية، العنف، ط1 ، المغرب، دار توبقال للنشر، 2009.
30. عصام فؤاد، جنرالات هتلر، ط1، القاهرة، مكتبة ابن سينا، 2016.
31. على حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة، ط2، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون 2012.
32. على عبود المحمداوي، الفعل السياسي بوصفه ثورة، ط1، لبنان. دار الفارابي، 2013.
33. عمر إسماعيل سعد الله، معجم القانون الدولي المعاصر، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
34. العياشي ادراوي، عامر عبد زيد، الفعل السياسي بوصفه ثورة، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، ط1، بيروت، دار

- الفارابي، 2013.
35. فاروق عبد الرحمن، دراسات حول قضايا الشعب وأسباب العنف، ط2، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.
36. فرانز فانون، المعذبون في الأرض، تر: سلمى الدروي، جمال الأطاسي، ط5، بيروت، 1984.
37. فرانسوا شاتليه، تاريخ الإيديولوجيات، الجزء الثالث. تر: أنطوان حمص، دمشق، دراسات فكرية، 1997.
38. قيس ناصر الزاهي، مرتكزات التوتاليتارية، رواية حنة أرندت، مدخله، مجلة آداب الكوفة، العدد 2013. 2017.
39. كرين برينتون، دراسة تحليلية الثورات، تر: عبد العزيز فهمي، القاهرة، مصر، الهيئة العامة لقصور المعرفة، 2010.
40. محمد شوقي الزين، الثقافة في أزمة العجاف، ط1، بيروت، منشورات ضفاف، 2014.
41. محمد علي أبوريان، تاريخ الفكر السياسي، الجزء الثاني، أرسطو و المدارس المتأخرة. د ط. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت.
42. محمد فرج، عبد القادر طه، معجم علم النفس والتحليل النفسي، ط1، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ت.
43. محمد هلال خليفني، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتغييره، آليات تكريسية، د ط، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
44. مراد وهبة، المعجم الفلسفي، ط5، القاهرة، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
45. مليكة بن دودة، فلسفة السياسة عند حنة أرندت، ط1، بيروت، منشورات ضفاف، 2015.
46. المنياوي أحمد، جمهورية أفلاطون، ط1، القاهرة، دار الكتاب العربي، 2010.
47. موريس دوفرجيه، في الفكر السياسي 03، مدخل إلى علم السياسة، تر: جمال الأتاسي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، ب.ت.
48. مولود زايد، علم الاجتماع السياسي، ط1، ليبيا، جامعة السابع من أفريل، 2007.
49. ناظم عبد الجسور، موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية والدولية، ط2، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، د.ت.
50. نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة، الدولة والإسلام السياسي، والقومية الليبرالية، ط1، مصر، دار العين للنشر، 2013.
51. نعمان أحمد خطيب، الوجيز في النظم السياسية، ط1، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.
52. نيقولا ميكيافيلي، الأمير، تر: فاروق سعد، د ط، بيروت، دار الآفاق الجديدة 1983.
53. وتوت علي، الديمقراطية و حقوق الإنسان من منظور إجتماعي، د ط، بغداد، العراق، 362، ص45.